الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/50/617/Add.6
14 December 1995

الجمعية العامة

ORIGINAL: ARABIC

الدورة الخمسون
البند ٩٥ (و) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: دور المرأة في التنمية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء السابع)

المقرر: السيد بشير ف. الزعبي (الأردن)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية للبنود الفرعية (و) و (ز) و (ح) و (ط) و (ي) و (ك) من البند ٩٥ من جدول الأعمال (انظر A/50/617، الفقرة ٣). واتخذ اجراء بشأن البند الفرعي (و) في الجلستين ٤٠ و ٤٢ المعقودتين في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويرد سرد لنظر اللجنة في هذا البند في المحضرين الموجزين لهاتين الجلستين (A/C.2/50/SR.40 و 42).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/50/L.46 و L.66

٢ - في الجلسة ٤٠ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الفلبين، نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "دور المرأة في التنمية" (A/C.2/50/L.46)، فيما يلي نصه:

---

* سيصدر تقرير اللجنة عن هذا البند من جدول الأعمال في عدة أجزاء، تحت الرمز A/50/617 والاضافات.

95-40045 141295 141295

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ٤٠/٢٠٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و ٤٢/١٧٨ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و ٤٤/١٧١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن إدماج المرأة في عملية التنمية، والقرارات التي اتخذتها لجنة مركز المرأة بشأن إدماج المرأة في عملية التنمية،

"وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية[١]،

"وإذ تسلم بالإسهام المهم الذي تقدمه المرأة في الأنشطة الاقتصادية وبما تمثله من قوة رئيسية من أجل التغيير والتطور في جميع قطاعات الاقتصاد، وبخاصة في المجالات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات،

"وإذ تؤكد أن تمكين المرأة عامل حاسم في استئصال الفقر، نظرا لأن المرأة تسهم في الاقتصاد من خلال العمل المأجور وغير المأجور على السواء،

"وإذ تسلم بأن الأزمة الاقتصادية والمالية التي تواجه الكثير من البلدان النامية أدت إلى التأنيث السريع للفقر، وخاصة في المناطق الريفية وفي الأسر المعيشية التي تعولها الإناث،

"وإذ تدرك أن استمرار عدم حصول المرأة على فرصة مساوية للرجل في الوصول إلى التعليم والتدريب، وعدم سيطرتها على الأراضي ورؤوس الأموال والتكنولوجيا ومجالات الإنتاج الأخرى يعوق اسهامها الكامل في التنمية وفرصتها في الاستفادة منها،

"وإذ تسلم بأن القطاع غير النظامي مصدر رئيسي لتشغيل المرأة في كثير من البلدان النامية،

"وإذ تلاحظ أهمية الدور الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمركز الدولي للبحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في إدماج المرأة في عملية التنمية،

"١ - ترحب باعتماد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لإعلان[٢] ومنهاج عمل[٣] بيجين؛

---

(١) A/50/399.

(٢) A/CONF.177/20، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

"٢ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية[1]؛

"٣ - تلاحظ بارتياح أن منهاج العمل قد تضمن شواغل تتعلق بمجالات حاسمة، من قبيل، المرأة والفقر، ودور المرأة في الاقتصاد، والمرأة والبيئة؛

"٤ - تؤكد أن تهيئة بيئة اقتصادية ومالية دولية مواتية وتفضي إلى تحقيق الأهداف المرجوة ومناخ إيجابي للاستثمار ضروريان للإدماج الفعال للمرأة في عملية التنمية؛

"٥ - تدعو جميع الحكومات إلى تهيئة البيئة المواتية لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في الأنشطة الاقتصادية، من خلال جملة أمور، تشمل اعتماد التدابير والأحكام القانونية والمتصلة بالسياسة العامة للهياكل الضرورية الأخرى؛

"٦ - تطلب إلى المجتمع الدولي، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها، وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية مساعدة البلدان النامية عن طريق إتاحة فرص، تشمل توفير منح دراسية، للنساء والفتيات، ولا سيما في مجال التدريب العلمي والتقني والمهني، من أجل تيسير الإسهام الكامل والفعال للمرأة في عملية التنمية؛

"٧ - تحث الجهات المانحة المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية على استعراض وتنفيذ السياسات التي تكفل وصول نسبة عالية من التدابير إلى المرأة في المناطق الريفية والمناطق النائية.

٣ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، السيد كونور ميرفي (ايرلندا)، مشروع قرار بعنوان "دور المرأة في التنمية" (A/C.2/50/L.66) مقدما على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/50/L.46، ونقحه شفويا على النحو التالي:

(أ) في الفقرة ٦ من منطوق القرار، استعيض عن عبارة "أثناء انعقاد المؤتمر المذكور أعلاه" الواردة في السطر الثاني بعبارة "في بيجين"، واستعيض عن عبارة "عن طريق" الواردة في السطر الثالث بعبارة "من خلال"؛

(ب) في الفقرة ١٠ من منطوق القرار، استعيض عن لفظة "بزيادة" الواردة في السطر الثالث بعبارة "من خلال زيادة"، وأدرجت كلمة "by" قبل كلمة "women's" في السطر الخامس من النص الانكليزي.

٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع القرار A/C.2/50/L.66 بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٧).

٥ - وعقب اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل اليابان ببيان (انظر A/C.2/50/SR.42).

٦ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/50/L.66، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/50/L.46 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

دور المرأة في التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٤/٤٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٧٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٧١/٤٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وإلى جميع القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية بشأن إدماج المرأة في عملية التنمية، والقرارات التي اتخذتها لجنة مركز المرأة بشأن ادماج المرأة في عملية التنمية،

وإذ تضع في نصب عينيها نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمؤتمرات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عقدت منذ عهد قريب،

وإذ تسلم بالاسهام المهم الذي تقدمه المرأة في الأنشطة الاقتصادية وبما تمثله من قوة رئيسية من أجل التغيير والتطور في جميع قطاعات الاقتصاد، وبخاصة في المجالات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات،

وإذ تؤكد من جديد أن المرأة تساهم بقسط رئيسي في الاقتصاد ومكافحة الفقر عن طريق العمل المأجور وغير المأجور في المنزل، والمجتمع المحلي ومكان العمل، وأن تمكين المرأة عامل حاسم في استئصال الفقر،

وإذ تسلم بأن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العسيرة القائمة في العديد من البلدان النامية أدت إلى التأنيث السريع للفقر، وخاصة في المناطق الريفية وفي الأسر المعيشية التي تعولها الإناث،

وإذ تدرك أن التمييز المستمر ضد المرأة وعدم حصولها على الفرص المتساوية مع الرجل في الوصول إلى التعليم والتدريب وعدم سيطرتها على الأراضي ورؤوس الأموال والتكنولوجيا ومجالات الانتاج الأخرى يعوق اسهامها الكامل في التنمية وفرصتها في الاستفادة منها،

وإذ تسلم بأن القطاع غير الرسمي مصدر رئيسي لتنظيم المشاريع ولتشغيل المرأة في كثير من البلدان النامية،

وإذ تلاحظ ما لمنظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة من أهمية في تيسير النهوض بالمرأة في عملية التنمية،

١ - ترحب باعتماد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لإعلان[٤] ومنهاج عمل[٥] بيجين؛

٢ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية[٦]؛

٣ - تدعو إلى تنفيذ منهاج عمل بيجين وكذلك الأحكام ذات الصلة الواردة في نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة ومؤتمرات القمة؛

٤ - تؤكد أن تهيئة بيئة اقتصادية ومالية دولية مواتية وتفضي إلى تحقيق الأهداف المرجوة ومناخ إيجابي للاستثمار ضروريان للإدماج الفعال للمرأة في عملية التنمية؛

٥ - تؤكد أيضا على أهمية وضع استراتيجات وطنية بهدف التشجيع على الأنشطة المستدامة والانتاجية في مجال تنظيم المشاريع لاستدرار الدخل للمرأة المتضررة والمرأة التي تعيش في حالة فقر؛

٦ - تدعو جميع الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع إلى الوفاء بالالتزام الذي تعهدت به في بيجين وذلك، في جملة أمور، بإزالة كافة الحواجز التمييزية وضمان المشاركة الكاملة للمرأة في الأنشطة الاقتصادية من خلال أمور من بينها اعتماد السياسات التي تراعي الفوارق بين الجنسين والتدابير والأحكام القانونية للهياكل الأساسية الضرورية الأخرى؛

---

(٤) A/CONF.177/20، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٦) A/50/399.

٧ - تحث جميع الحكومات على أن تكفل للمرأة الحقوق والفرص المتساوية في الحصول على الموارد الاقتصادية وعلى زيادة إمكانية وصول المرأة إلى الائتمان بوضع الأسس اللازمة للممارسات الابتكارية في مجال الاقتراض، بما في ذلك الممارسات التي تؤدي إلى الجمع بين الائتمان والخدمات والتدريب للمرأة، والتي تتيح مرافق ائتمانية مرنة للمرأة، لا سيما المرأة الريفية والمرأة في القطاع غير الرسمي والشابات والمرأة التي تعوزها إمكانية الوصول إلى المصادر التقليدية للضمانات الإضافية؛

٨ - تحث الحكومات على وضع وتعزيز منهجيات لإدماج منظور الجنسين في جميع جوانب عملية وضع السياسات، بما في ذلك وضع السياسات الاقتصادية؛

٩ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وسائر المنظمات المعنية بالأمر أن تشجع على انتهاج سياسة نشطة ومنظورة ترمي إلى ادماج منظور الجنسين في صلب عملية تنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والبرامج؛

١٠ - تحث المجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات المعنية بالأمر على أن تمنح الأولوية لمساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لإشراك المرأة بصورة تامة وفعالة في تحديد السياسات الإنمائية وتنفيذها، وذلك من خلال زيادة الإمكانيات المتاحة للمرأة للوصول إلى الرعاية الصحية ورأس المال والتعليم والتدريب والتكنولوجيا، وبتوسيع نطاق اشتراك المرأة في عملية اتخاذ القرارات؛

١١ - تحث الجهات المانحة المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية على استعراض وتنفيذ سياسات تدعم الجهود الوطنية وتكفل وصول نسبة عالية من الموارد إلى المرأة، لا سيما في المناطق الريفية والنائية؛

١٢ - تطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يعمل على وضع نهج أكثر تماسكا لدعم أنشطته المدرة للدخل للمرأة، وبصفة خاصة مخططاته الإئتمانية؛

١٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين البند الفرعي المعنون "تعبئة المرأة وادماجها بصورة فعالة في التنمية"؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية الخمسين تقريرا عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار.

- - - - -